باب نائب الفاعل

الجملة التي تتكون من: فعل، وفاعل، ومفعول به، فإذا حذفت الفاعل من الجملة اختصارًا للعلم به أو إبهامًا حتى لا يعلمه السامع أو جهلًا منك، فتصبح الجملة من: فعل، ومفعول، نحو: لعب محمد الكرة، فتصبح: لعب الكرة.

في هذه الحالة يجب تأخير المفعول به، وكان من قبل يجوز تقديمه على الفعل، فيجوز أن تقول قبل حذف الفاعل: محمد لعب الكرة، ولكن بعد حذف الفاعل، وتحويل الجملة إلى نائب فاعل، فإنه لا يجوز التقديم، وكذلك وجب رفع المفعول به بعدما كان منصوبا.

لعب محمد الكرة تحولت إلى: لعب الكرة.

وفي هذه الحالة يتغير شكل الفعل، فيضم أوله سواء كان الفعل مضارعًا أو ماضيًا، ويكسر من قبيل آخره، ويفتح الحرف الذي بعده، نحو: "لعب".

مثال: ضرب محمد، يضرب محمد.

نائب الفاعل: هو الاسم الواقع بعد فعل مبني للمجهول، أو شبهه، نحو: أكرم المجتهد، فـ"نائب الفاعل": المجتهد، واقع بعد فعل مبني للمجهول. ونحو: المحمود خلقه ممدوح، فـ"نائب الفاعل": واقع بعد اسم المفعول "محمود"، وهو المراد بقولنا شبهه.

ويسميه بعض النحاة: المفعول الذي لم يسم فاعله، ولكن تسميته نائب فاعل أفضل؛ لأن نائب الفاعل قد يكون في أصله مفعولًا، وقد لا يكون مفعولًا، كالظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور.

وبعض النحاة يسمون الفعل المبني للمجهول: الفعل الذي لم يسم فاعله، أو يسمونه: الفعل المبني للمفعول. فالنائب عن الفاعل: يحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلها: مفعول به، فإن لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف أو مجرور أو مصدر، ويضم أول الفعل مطلقًا، ويشاركه ثان نحو: تعلم، وثالث نحو: انطلق، ويفتح ما قبل الآخر في المضارع، ويكسر في الماضي.

وعند حذف الفاعل ينوب عنه المفعول به ويسمى حينئذ نائب الفاعل كما ذكرنا، ويعطى حكم الفاعل في لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وتأنيث الفعل إذا كان مؤنثًا، وعدم جواز حذفه؛ لأنه أصبح عمدة لا يستغنى عنه.

مثال: نيل خير نائل. فـ"خير" نائب فاعل، وهو في الأصل مفعول به. نال محمد خير نائل، فحذف الفاعل "محمد"، وأقيم المفعول به مقامه، ولا يجوز تقديمه على رافعه الفعل؛ فلا تقول: خير نائل نيل، على اعتبار أنه نائب فاعل مقدم، وإنما يجوز ذلك على اعتبار "خير" مبتدأ خبره جملة "نيل"، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره "هو".

ولا يجوز حذف نائب الفاعل؛ فلا تقول: "نيل"، بدون نائب فاعل.

قال الشيخ ابن هشام الأنصاري: ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط:

أحدهما: أن يكون مختصًّا، فلا يجوز: ضرب ضرب، ولا صميم زمن، ولا اعتكف مكان، لعدم اختصاصها، فإن قلت: ضرب ضرب شديد، وصميم زمن طويل، واعتكف مكان حسن – جاز، لحصول الاختصاص بالوصف.

الثاني: أن يكون متصرفًا، لا ملازمًا للنصب على الظرفية أو المصدرية، فلا يجوز "سبحان الله" بالضم، على أن يكون نائبًا مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره: يسبح سبحان الله، ولا يجاء إذا جاء زيد على أن "إذا" نائبه عن الفاعل؛ لأنهما لا ينصرفان.

الثالث: أن لا يكون المفعول به موجودًا، فلا تقول: "ضرب اليوم زيدًا" خلافًا للأخفش والكوفيين. وهذا الشرط أيضًا جاز في الجار والمجرور، والخلاف جار فيه أيضًا، واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر: ﴿**لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ**﴾ **[سورة الجاثية آية: ١٤]**.

أسباب حذف الفاعل نوعان: أسباب لفظية، وأسباب معنوية.

أولًا: الأسباب اللفظية، وهى:

أ) الإيجاز في العبارة، كما في قوله تعالى: ﴿ **فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ** ﴾ **[سورة النحل آية: ١٢٦]**.

ب) المحافظة على السجع في الكلام المنثور، نحو قولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته؛ إذ لو قال: حمد الناس سريرته، لاختلف السجع.

ت) المحافظة على الوزن في الشعر، كما في قول الأعشى:

عُلِّقْتُهـا عَرَضًـا وعُلِّقَـتْ رجـلًا

غيري وعُلِّقَ أُخرى غيرَها الرجلُ

فالشاعر بنى الفعل "علق" للمجهول ثلاث مرات؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها، أو في بعضها ما استقام له وزن البيت.

الثاني: الأسباب المعنوية، ومنها:

أ) أن الفاعل معلوم للمخاطب فلا حاجة إلى ذكره، نحو قوله تعالى: ﴿ **خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ** ﴾ [سورة الأنبياء آية: ٣٧].

ب) كون الفاعل مجهولًا للمتكلم نفسه فلا يمكن تعيينه للمخاطب، نحو: سرق متاعي.

ت) إذا لم تتعلق فائدة بذكره، نحو قولك: سرق متاعي. فلا فائدة من قولك: سرق اللص متاعي، إذا لم تكن تعرف هذا اللص. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا- حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ** ﴾ [سورة النساء آية: ٨٦]، فذكر الذي يحيي لا فائدة منه، وإنما الغرض وجوب رد التحية.

ث) رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، كقولك: تصدق بألف دينار.

ج) رغبة المتكلم في إخفاء الفاعل، حفظًا لشرفه، أو تحقيرًا له، نحو: عُمِلَ عَمَلٌ مُنْكَرٌ ؛ تقول ذلك إذا عرفت الفاعل فلم تذكره حفاظًا على شرفه وسمعته، أو لم تذكره تحقيرًا له على عمله المنكر.

ح) إخفاء الفاعل خوفًا عليه، نحو: ضرب زيد ، إذا عرفت الضارب فلم تذكره خوفًا عليه .

خ) إخفاء الفاعل خوفًا منه، نحو: سرق البيت، إذا عرفت السارق فلم تذكره خوفًا منه.

د) صون الفاعل عن أن يقترن اسمه بالمفعول به في الذكر، نحو: خلق الخنزير،

فلم يذكر الفاعل تعظيمًا له بصون اسمه عن أن يقترن بالمفعول.

فائدة:

أ) إذا كان الفعل ماضيًا: يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، نحو: وصل، دعا: دعي، فهم: فهم.

ب) أما إذا كان الفعل مضارعًا: فيضم أوله ويفتح ما قبل آخره، نحو: يصل: يوصل "ترد الواو المحذوفة من الماضي وصل، يدعو: يدعى، يفهم: يفهم.

أمثلة على الفعل الماضي المبدوء بتاء زائدة: يضم أوله وثانيه، ويكسر ما قبل آخره، نحو: تعلم: تعلم، تكسر: تكسر.

أمثلة على الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل: يضم أوله وثالثه، ويكسر ما قبل آخره، نحو: انتصر: أنتصر، انطلق: أنطلق.

أمثلة على المضارع: يضم أوله، ويفتح ما قبل آخره في جميع أحواله: يتعلم: يتعلم ، يتغافل: يتغافل.

أمثلة على الماضي المعتل العين:

أ) الماضي الثلاثي: نحو: قال، وباع، فعند بنائه للمجهول، ينقلب حرف العلة ياء: قال: قيل، باع : بيع. أو: قال: قول، وباع: بوع.

أمثلة على الفعل الثلاثي المضعف: الفعل الثلاثي المضعف يُبنى للمجهول، كما يُبنى الفعل الثلاثي المعتل العين، فيجوز في "فائه" الضم، والكسر، والإشمام؛ نحو: "حب"، فيُبنى للمجهول؛ فتقول: حب، و: حب، وإن شئت أشممت.

فائدة:

الإشمام في الفعل: باع: بعت، و: بعت.

أمثلة على الفعل المعتل العين غير الثلاثي، نحو: اختار: أختر، إنقاد: أنقيد، وهذه الأفعال على وزن: انفعل، أو: افتعل.

أمثلة على المضارع المعتل العين غير الثلاثي، نحو: يختار: يختار.

ينوب عن الفاعل أربعة نواب، عند بنائه للمجهول، هي: المفعول به، فإن لم يوجد فالظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور.

أمثلة تتغير فيها الجملة من المبني للمعلوم إلى المجهول:

يكتب الطالب الدرس. يكتب الدرس.

يقرأ الموظف الصحيفة. يقرأ الصحيفة.

نائب الفاعل مرفوعًا؛ لأنه حل محل الفاعل. وإذا كان الفاعل المبني للمجهول متعديًا لمفعولين؛ فإن المفعول الأول يصبح مرفوعًا؛ لأنه نائب فاعل، وأما المفعول الثاني فإنه يبقى منصوبًا؛ مثل:

منح الغنى الفقير ثوبًا. مُنح الفقير ثوبًا.

يمنح الغنى الفقير ثوبًا. يُمنح الفقير ثوبًا.

لبناء هذين الفعلين للمجهول؛ ننظر في زمنهما، فالأول فعل ماض؛ ولذلك نضم أوله ونكسر ما قبل آخره، ثم نحذف الفاعل ونرفع كلمة "الفقير"، ونبقى على نصب كلمة "ثوبًا"، فتصير الجملة كما ذكرنا.

وأما الفعل الآخر فهو فعل مضارع، ولذلك نضم أوله ونفتح ما قبل آخره، ونعامل بقية الجملة كما ذكرنا.

في كل الأمثلة السابقة نلاحظ أن نائب الفاعل اسم ظاهر، فلو كان نائب الفاعل ضميرًا لغير المفرد الغائب فإنه يتصل بالفعل كما لو كان فاعلًا، ويكون في محل رفع نائب فاعل. وأما إذا كان ضميرًا للمفرد الغائب فإنه يكون مستترًا. تقول : الكتبان فهما، أنتَ منحت هدية، أنتِ منحت هدية، أنا ضربت، نحن منحنا هدية، هي أخرجت من الجامعة، هم منحوا هدية، المنبوذان يطردان.

أ) الفعل "فهما": "فهم" فعل ماض مبني للمجهول على الفتح لاتصاله بألف الاثنين. وألف الاثنين ضمير مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل.

ب) الفعل: "منحت": "منح" فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بتاء الخطاب، والتاء ضمير مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. وهدية: مفعول به للفعل "منح" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه مفرد.

ت) الفعل: "منحت": "منح" فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بتاء المخاطبة، والتاء ضمير مبني على الضم في محل رفع نائب فاعل.

ث) الفعل: "منحت": "منح" فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بـ"نا" المتكلمين، و "نا" ضمير متكلمين مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل...إلخ.

obeikandl.com

باب الاشتغال

قال شمس الدين الجوجري: وإذا شغل فعلًا أو وصفًا اسم سابق أو ملابس لضميره عن نصبه وجب نصبه بمحذوف مماثل للمذكور، إن تلا ما يختص بالفعل كـ "إن" الشرطية، و "هلا"، و"متى". وترجح "إن" تلا ما الفعل به أولى، كالهمزة، و"ما" النافية. أو عطفًا على فعلية غير مفصول بـ"أما"، نحو: ﴿ **وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ** ﴾ **[سورة النحل آية: ٥]**، أو كان المشغول طالبًا.

ووجب رفعه بالابتداء إن تلا ما يختص به كـ "إذا" الفجائية، أو تلاه ما له الصدر، : كـ "زيد هل أيته"، وهذا خارج عن أصل الباب، ومثله: ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ** ﴾ **[سورة القمر آية: ٥٢]**، وزيد ما أحسنه.

قال الشيخ ابن هشام الأنصاري: الاشتغال، يجوز في، نحو: "زيدًا ضربته"، أو: "ضربت أخاه"، أو: "مررت به". رفع زيد بالابتداء، فالجملة بعده خبر، ونصبه بإضمار ضربت وأهنت، وجاوزت، واجبة الحذف، فلا موضع للجملة بعده، ويترجح النصب في نحو: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا** ﴾ **[سورة المائدة آية: ٣٨]**، للتأول.

الاشتغال: هو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببيه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق – فمثال المشتغل بالضمير: زيدًا ضربته، وزيدًا مررت به، فالفعل "ضرب" اشتغل عن الاسم السابق "زيدًا" بالضمير العائد إلى "زيد" فنصب الضمير لفظًا.

أما الفعل "مر" فانشغل أيضًا عن الاسم السابق "زيدًا" بالضمير العائد إلى

"زيد"، ولكنه لم يتوصل إلى الضمير بنفسه، كما في "ضربته" بل توصل إلى الضمير بواسطة حرف الجر؛ ولذا عمل النصب فيه محلًا لا لفظًا، فالضمير: مجرور لفظًا منصوب محلًا.

ومثال المشتغل بالسببي: زيدًا ضربت غلامه. فالفعل "ضرب" اشتغل عن الاسم السابق "زيدًا" بالاسم الظاهر "غلامه"؛ لأنه سببي للاسم السابق؛ وذلك لاشتماله على ضمير يعود إلى "زيدًا" ولولا ذلك الاشتغال لعمل الفعل في ذلك الاسم المتقدم ونصبه على أنه مفعول به متقدم، نحو: زيدًا ضربت، ونحو: بزيد مررت. في هذا المثال توصل الفعل إلى "زيد" مباشرة بحرف الجر، فيكون الجار والمجرور "بزيد" في محل نصب.

ويؤخذ مما سبق: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه، كقولك: زيدًا ضربته فيقتضى مشغولًا وشاغلًا، ومشغولا عنه.

والفعل والوصف يكونا لبيان المشغول، وأنه لا يتعين كونه فعلًا بل يكون أيضًا وصفًا، كقولك: "زيدًا أنا ضاربه الآن أو غدًا". فلا يقوم غير الصفة كالمصدر واسم الفعل مقامها في ذلك. ولابد أن يكون هذا الوصف صالحًا للعمل فيه قبله، بخلاف "زيد أنا الضاربه"، و "وجه الأب زيد حسنه"؛ لأن الصلة والصفة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما.

والمراد بالسببي: كل شيء له صلة، وعلاقة بذلك الاسم سواء كان صلة قرابة، أم صداقة، أم عمل، أو غير ذلك من أنواع الصلات.

وأركان الاشتغال ثلاثة:

الأولى: المشغول عنه، أو "المشتغل عنه" وهو الاسم المتقدم.

و**الثاني:** وهو الفعل المتأخر.

الثالث: وهو المشغول به، وهو الضمير الذي تعدى إيه الفعل بنفسه، أو بالواسطة.

قال الشيخ ابن هشام الأنصاري: واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل خمس حالات: فتارة يترجح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجح رفعه، وتارة يجب، وتارة يستوى الوجهان: فأما ترجيح النصب ففي مسائل:

الأول: أن يكون الفعل المذكور فعل طلب، وهو الأمر والنهى، والدعاء، كقولك: "زيدًا اضربه"، و"زيدًا لا تهنه"، و"اللّهم عبدك ارحمه".

وإنما يترجح النصب في ذلك؛ لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس؛ لأنها لا تحمل الصدق والكذب.

ويشكل على هذا نحو قوله تعالى: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا** ﴾ **[سورة المائدة آية: ٣٨]، فإنه نظير قولك: "زيدًا وعمرًا اضرب أخاهما"، وإنما رجح في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب، وكذلك قوله تعالى:** ﴿ **ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا** ﴾ **[سورة النور آية: ٢]**، والقراء السبع قد أجمعوا على الرفع في الموضعين.

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير: مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، فالسارق والسارقة: مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف وهو الجار والمجرور، واقطعوا جملة مستأنفة، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن

المبتدأ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى.

الثاني: أن يكون الاسم مقترنًا بعاطف مسبوق بجملة فعلية، كقولك: "قام زيد وعمرًا أكرمته"؛ وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية، فيلزم عطف الاسمية على الفعلية، وهما متخالفان، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية؛ لأن التقدير، وأكرمت عمرًا أكرمته، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية، وهما متناسبان، والتناسب في العطف أولى من التخالف؛ فلذلك رجح النصب، قال تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ﴾ [سورة النحل آية: ٤ - ٥]، أجمعوا على نصب "الأنعام"؛ لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية، وهى ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ﴾.

الثالث: أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال، كقولك: "أزيدًا ضربته" و "ما زيدًا رأيته"، قال تعالى: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾ [سورة القمر آية: ٢٤].

وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل، كأدوات الشرط والتحضيض، كقولك: "إن زيدًا رأيته فأكرمه" و "هلا زيدًا أكرمته".

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية؛ لأنه يقتضى الفعل، وإذا الفجائية لا تدخل على الجملة الاسمية.

وأما الذي يستويان فيه فضابطه، أن يتقدم على الاسم عاطف، مسبوق بجملة فعلية، مخبر بها عن اسم قبلها، كقولك: "زيد قام أبوه، وعمرًا أكرمته" وذلك لأن "زيد قام أبوه" جملة كبرى ذات وجهين؛ ومعنى كبرى: أنها جميلة في ضمنها جملة. ومعنى ذات وجهين: أنها اسمية الصدر، فعلية العجز، فإن صدرها رفعت "عمرًا"،

وكانت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وإن راعيت عجزه نصبته، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فيستوي الوجهان.

شروط المشغول خمسة، هي:

أ) ألا يكون متعددًا لفظًا ومعنى، بل يكون اسما واحدًا، نحو: زيدًا ضربته، أو يكون متعددًا في اللفظ دون المعنى، نحو: زيدًا وعمرًا ضربتهما؛ وذلك لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد. أما إن تعدد في اللفظ والمعنى، نحو: زيدًا درهمًا أعطيته، فلا يصح.

ب) أن يكون متقدمًا. فإن تأخر، نحو: ضربته زيدًا، فليس من باب الاشتغال. فإن نصبت "زيدًا" كما في المثال فهو بدل من الضمير، وإن رفعته "زيدًا" فهو مبتدأ، والجملة قبله خبر.

ت) قبوله الإضمار؛ ولذلك لا يصح الاشتغال عن الحال، ولا التمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر، مثل: حتى، والكاف، ومذ، ومنذ، والتاء، ورب؛ لأنها لا تقبل الإضمار.

ث) أن يكون مفتقرًا لما بعده، فقولك: جاءك زيد فأكرمه، ليس من باب الاشتغال؛ لأن الاسم "زيد" لم يحتج للفعل الذي بعده؛ لكونه مكتفيًا بالفعل المتقدم عليه فعمل فيه الرفع.

ج) أن يكون صالحًا للابتداء، بألا يكون نكرة محضة، كما في قوله: ﴿**وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا**﴾ [سورة الحديد

آية: ٢٧]، فقوله تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ ليس من باب الاشتغال؛ لأن "رهبانية" معطوف على ما قبله بالواو؛ ولذلك لا يصح الابتداء بـ"رهبانية"، وأما جملة "ابتدعوها" فهي في محل نصب صفة.

وأما شروط المشغول، فهي:

أ) أن يكون متصلًا بالمشغول عنه. فإن انفصل منه بفاصل لا يعمل ما بعده فيما قبله، كأدوات الشرط، والاستفهام فليس من باب الاشتغال؛ ولذلك يجب رفع الاسم المتقدم، نحو: زيد إن لقيته فأكرمه.

ب) أن يكون صالحًا للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلًا متصرفًا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول. فإن كان المشغول حرفًا، أو اسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلًا جامدًا كفعل التعجب، وعسى لم يصح أن تعمل فيها قبلها؛ لأن هذه العوامل جميعًا ضعيفة لا تقوى على العمل فيما تقدم عليها.

وأما المشغول به، فله شرط واحد، وهو: ألا يكون أجنبيًا من المشغول عنه؛ ولذلك صح أن يكون المشغول به ضميرًا عائدًا إلى المشغول عنه، نحو زيدًا ، ونحو: زيدًا مررت به، ونحو: زيدًا أكرمت أخاه.

فائدة:

الذي يترجح فيه الرفع، كقولك: "زيد ضربته"، قال الله تعالى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ [سورة الرعد آية: ٢٣]، أجمعت السبعة على رفعه، وقرئ شاذًا بالنصب، وإنما يترجح الرفع في ذلك؛ لأنه الأصل، ولا مرجح لغيره، وليس من قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [سورة القمر آية: ٥٢]؛ لأن تقدير تسليط الفعل على

ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى: وكل مفعول لهم ثابت في الزمر، وهو مخالف ذلك المعنى، فالرفع هنا واجب، لا راجح، والفعل المتأخر صفة للاسم، فلا يصح له أن يعمل فيه وليس منه "أزيد في هب به" لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط.

obeikandl.com

obeikandl.com

باب المفعول به

هو اسم دال على شيء وقع عليه فعل الفاعل، إثباتًا أو نفيًا، ولا تغير لأجله صورة الفعل، فالأول، نحو: "بريت القلم"، فـ"بريت" فعل وفاعل. والقلم: مفعول به. والثاني، نحو: "ما بريت القلم". وأجاب ابن الحاجب: بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يُعقل إلا به، ألا ترى أن "زيد" في "ضربت زيدًا"، و" وما ضربت زيدًا" متعلق بضرب، وأن "ضرب" يتوقف فهمه عليه أو ما قام مقامه من المتعلقات.

وقد يتعدد المفعول به في الكلام، إن كان الفعل متعديًا إلى أكثر من مفعول به واحد، نحو: "أعطيت الفقير درهمًا"، و "ظننت الأمر واقعًا"، و "أعلمت سعيدًا الأمر جليًّا".

أقسام المفعول به: صريح، وغير صريح.

الأول: الصريح: وهو قسمان:

أ) ظاهر، نحو: "فتح خالد الباب"، وضمير متصل، نحو: "أكرمتك وأكرمتهم"، أو منفصل، نحو: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ **[سورة الفاتحة آية: ٥]**، ونحوه: "إياه أريد".

ب) غير الصريح ثلاثة أقسام: مؤول بمصدر بعد حرف مصدري، نحو: "علمت أنك مجتهد"، وجملة مؤولة بمفرد، نحو: "ظننتك تجتهد"، وجار ومجرور، نحو: أخذت بيدك".

وقد يسقط حرف الجر، فينتصب المجرور على أنه مفعول به، ويسمى المنصوب على نزع الخافض، وهو يرجع إلى أصله في النصب، كقول الشاعر:

تمـــرُّون الـــديارَ ولم تَعوجـــوا كلامكمـــو عـــلَيَّ إذًا حـــرامُ

وللمفعول به أربعة أحكام:

أ) أنه يجب نصبه.

ب) أنه يجوز حذفه لدليل، نحو: "رعت الماشية"، ويقال: "هل رأيت الخليل؟" فتقول: رأيت. قال تعالى: ﴿ **مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ** ﴾ [سورة الضحى آية: ٣]، وقال: ﴿ **مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةً لِّمَن يَخۡشَىٰ ۝٣** ﴾ [سورة طه آية: ٣].

وقد ينزل المتعدى منزلة اللازم لعدم تعلق غرض بالمفعول به، فلا يذكر له مفعول ولا يقدر، كقوله تعالى: ﴿ **هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ** ﴾ [سورة الزمر آية: ٩].

وما نصب مفعولين من أفعال القلوب جاز فيه حذف مفعوليه معًا، وحذف أحدهما لدليل. فمن حذف أحدهما قوله تعالى: ﴿ **أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ** ﴾ [سورة القصص آية: ٦٢]، أي تزعمونهم شركائي. ومن حذفها معًا قولهم: "من يسمع يخل" أي: يخل ما يسمعه حقًّا.

ت) أنه يجوز أن يحذف فعله لدليل، كقوله تعالى: ﴿ **مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرًا** ﴾ [سورة النحل آية: ٣٠]، ويقال لك: من أكرم؟ فتقول: "العلماء". ويجب حذفه في الأمثال ونحوها مما اشتهر بحذف الفعل نحو: "الكلاب على البقر"، ونحو: "كل شيء ولا شتيمة جر"، ونحو: "أهلًا وسهلًا". ومن ذلك حذفه في أبواب التحذير والإغراء، والاختصاص، والاشتغال، والنعت المقطوع.

ث) أن الأصل فيه أن يتأخر عن الفعل والفاعل. وقد يتقدم على الفاعل أو على الفعل والفاعل معًا.

فائدة:

والمفعول به قد يكون: ظاهر، أو مضمر: ومثال الظاهر، نحو: شرب محمد الدواء، فـ"الدواء" مفعول به ظاهر، كما سبق أن ذكرنا.

أما المضمر، فهو قسمان: متصل بالفعل، ومنفصل عن الفعل: فمثال المتصل بالفعل: وهو اثنا عشر ضميرًا، نحو: زارني، زارنا، زارَكَ، زارَكِ، زاركما، زاركم، زاركن، زاره، زارها، زارهما، زارهم، زارهن، فالياء في المثال الأول: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، و"نا" في المثال الثاني: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، وهكذا.

ومنفصل عن الفعل: وهو اثنا عشر ضميرًا أيضًا، نحو: إياي وصل، وإيانا وصل، وإياها وصل، وإياهما وصل، وإياهم وصل، وإياهن وصل، فإياي: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب، مفعول به مقدم، وهكذا.

obeikandl.com

باب المفعول المطلق

مصدر يؤتى به لتوكيد عامله، أو بيان نوعه، أو عدده.

أو: المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه، كـ "لعب – لعبًا"، و"نام – نومًا"، ومعنى ذلك أنه لو قال قائل: صرف "ضرب" مثلًا، فإنك تذكر الماضي أولًا، ثم يجيء بالمضارع، ثم بالمصدر، فتقول: ضرب يضرب ضربًا.

وليس الغرض ها هنا معرفة المصدر لذاته، وإنما الغرض معرفة المفعول المطلق، وهو يكون مصدرًا، وهو عبارة عن ما ليس خبرًا مما دل على تأكيد عامله، أو نوعه، أو عدده.

وقولنا: "ليس خبرًا" مخرج لما كان خبرًا من المصادر؛ نحو قولك: "فهمك فهم دقيق".

والمصدر المؤكد لا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يتقدم عامله؛ لأنه يدل على الحقيقة المشتركة بين القليل والكثير. هي لا تحتمل العدد، وأيضًا هو بمنزلة تكرير الفعل. وأما المصدر المبين، فيجوز فيه التثنية والجمع، نحو: حكمت حكمين أو أحكامًا؛ لأنه يدل على الأنواع والأفراد المنطوقة تحت الحقيقة، وهى قابلة للتعدد.

وينوب عن المفعول المطلق المؤكد شيئان:

الأول: مرادف، أي: ما كان بمعناه، نحو: قمت وقوفًا، ويكون المرادف نكرة في المؤكد، ومعرفة في النوعي.

الثاني: ما شاركه في مادته كاسم المصدر له، نحو: اغتسلت غُسلًا، أو: كمصدر فعل آخر، نحو: ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً** ﴾ **[سورة المزمل آية: ٨]**، ونحو قوله تعالى:

﴿ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ [سورة آل عمران آية: ٣٧].

قال الشيخ ابن هشام: وقد تُنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرًا، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر، نحو: "كل"، و "بعض" مضافين إلى المصدر، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [سورة النساء آية: ١٢٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾ [سورة الحاقة آية: ٤٤]. والعدد، نحو: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [سورة النور آية: ٤]، فثمانين: مفعول مطلق، وجلدة: تمييز.

وأسماء الآلات، نحو: ضربته سوطًا، أو عصا، أو مقرعة، وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [سورة البقرة آية: ٣٥] خلافًا للمعربين، زعموا أن الأصل أكلًا رغدًا، وأنه حذف الموصول، ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رغدًا، ويدل على ذلك أنهم يقولون: "سير عليه طويلًا"، فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: "طويل" بالرفع، فدل على أنه حال لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل؛ لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق.

المفعول المطلق أقسامه ثلاثة، وإن كان قد قسمه بعض النحاة إلى أقسام أخرى:

الأولى: مؤكد للعامل، نحو: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء آية: ١٦٤].

الثانية: مبين للنوع، نحو: "التفت التفاتة الأسد".

الثالثة: مبين للعدد، نحو: "تدور الأرض دورةً واحدةً في اليوم"، وينوب عن المصدر في تأدية معناه وإعرابه مفعولًا مطلقًا.

وسمى مفعولًا مطلقًا؛ لأنه لم يقيد بحرف جر، ونحو: كـ "المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله"، ويجب فيه، وإن كنا قد بينا بعضه سابقًا:

أ) مرادفه في المعنى، نحو: "قمت وقوفًا"، أو: "وقوفًا طويلًا".

ب) اسم المصدر، نحو: "تكلم كلامًا"، أو: "كلامًا جميلًا".

ت) المصدر المشارك له في اللفظ دون الصيغة، نحو: "اصطبرت صبرًا".

ث) صفته، نحو: سرت أحسن السير"، ومثله: "هيئته ورقته".

ج) ضمير العائد إليه، نحو: "اجتهدت اجتهادًا لم يجتهده غيري"، و: "جاملتك مجاملة لا أجاملها أحدًا"، و: "أحب المجتهد محبة لا أحبها لغيره".

ح) ما يدل على عدد، نحو: "ضربته ثلاث ضربات".

خ) ما يدل على نوعه، نحو: "قعد القرفصاء"، و: "ولا تخبط خبط عشواء".

د) ما يدل على آلته، نحو: "ضربته عصًا".

ذ) "أي" و "ما" الاستفهاميتان، نحو: "أي عيش تعيش؟"، و "ما أكرمت ضيفك"، أي: أي إكرام أكرمت ضيفك.

ر) "أي"، و "ما"، و "مهما" الشرطيات، نحو: "أي سير تسر أسر، وما تجلس أجلس"، ومهما تقف أقف".

ز) اسم الإشارة مشارًا به إلى المصدر، نحو ضربته ذلك الضرب".

س) لفظ "كل"، و "بعض"، و "أي" الكمالية، مضافات إلى المصادر نحو قوله تعالى:﴿ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [سورة النساء آية: ١٢٩]، و"سعيت بعض السعي"، و"قاتل أي قتال".

وينصب كل واحد مما ذكر على أنه نائب عن المفعول المطلق. وتسمى "أي" هذه بالكمالية؛ لأنها تدل على معنى الكمال. فمعنى قولنا: "زيد رجل أي رجل"؛ أنه كامل في صفات الرجال، وهى لا تستعمل إلا مضافة، وتطابق موصوفها في التذكير والتأنيث فقط، ولا تطابقه في غيرهما. واعلم أن لفظة "كل"، و"بعض" ينوبان عن المصدر "المبين" فقط، نحو: "ضربته يسير الضرب".

وقد قسم النحاة المفعول المطلق إلى قسمين آخرين: لفظي، ومعنى.

أ) **اللفظي:** وهو الذي يوافق لفظه وفعله، نحو: "زرته زيارة"، فـ"زيارة" مفعول مطلق لفظي؛ لأنه وافق فعله في اللفظ، وهو: زرته، وكقوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء آية: ١٦٤]، فـ"تكليما": مفعول مطلق لفظي منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.

ب) **معنوي:** وهو الذي يوافق معنى فعله دون أن يوافقه في اللفظ، نحو: "فرحت جذلًا"، فـ"جذلًا": مفعول مطلق معنوي؛ لأن الجذل، بمعنى الفرح.

ويعمل في المفعول المطلق ثلاثة عوامل:

أ) الفعل التام المتصرف، نحو: "اجتهدت اجتهادًا".

ب) الصفة المشتقة منه الدالة على الحدوث، نحو: "أخوك مجتهد اجتهادًا عظيمًا".

ت) مصدره، بشرط أن يكون مماثلًا للمفعول المطلق لفظًا ومعنى، ولا يجوز أن يكون عامل المفعول المطلق فعلًا جامدًا أو ناقصًا، فلا يقال: "ما أحسن زيد حسبا"، و "لا كنت في المنزل كونًا"، ولا يجوز أن يكون دالًا على الثبوت كالصفة المشبهة، فلا يقال: "زيد كريم كرمًا".

يُحذف عامل المفعول المطلق وجوبًا في خمسة مواضع:

أ) في المصدر الواقع بدلًا من فعله، وهو كثير الاستعمال، ويقع في الطلب "قياسًا" سواء كان أمرًا، نحو: "صبرًا على حوادث الزمان" أو نهيا، نحو "صبرًا لا جزعًا"، أو: دعاء، نحو: "سقيًا لك ورعيًا"، أو: استفهامًا للتوبيخ، أو: التوجع، نحو: "أجرأةً على المعاصي"، و"أتصابيًا وقد علاك الشيب"، و"أسجنًا وقتلًا واشتياقًا وغربة".

أما في الكلام الخبرى، فذلك محصور في مصادر "مسموعة" دال على عاملها قرينة مع كثرة استعمالها، حتى جرى مجرى الأمثال، نحو: "سمعًا وطاعة"، و"عجبًا"، و"سبحان الله"، و"معاذ الله"، و"سحقًا له وبُعدًا". وبعض هذه المصادر سُمعت مثناة، نحو: "لبيك، وسعديك، وحنانيك، ودواليك، وحذاريك".

إن هذه المصادر المثناة إنما يراد بتثنيتها التكثير لا حقيقة التثنية، فمعنى "لبيك

وسعديك" إجابة بعد إجابة، وإسعادًا بعد إسعاد، أي: كلما دعوتني أجبتك وأسعدتك، ومعنى "حنانيك" تحننًا بعد تحنن، ومعنى "دواليك" مداولة بعد مداولة.

ب) في المصدر الواقع فعله خبرًا عن اسم معين، بشرط أن يكون مكررًا، نحو: "أنت فهمًا فهمًا"، أو محصورًا فيه، نحو: "ما أنت إلا أدبًا، وإنما أنت تربية الأمراء". أو معطوفًا عليه، نحو: "الأسعار صعودًا وهبوطًا"، فإن لم يكن المخبر عنه اسم عين بل اسم معنى وجب رفعه على الخبرية، نحو: "أمرك عجب عجب".

ت) في المصدر الواقع بعد جملة لغرض التشبيه، وتكون تلك الجملة مشتملة على فاعله وعلى معناه، وليس فيها ما يصلح للعمل، نحو: "لك قفز قفز الغزلان".

ث) في المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله، سواء جيء به لمجرد التأكيد، نحو: "نادى سليم جهرًا". أو لمنع احتمال المجاز، نحو: "هذا أخي حقًا".

ج) في المصدر الواقع تفصيلًا لمجمل قبله: طلبًا، كان أو خبرًا، نحو: "لأجاهدن فإما فوزًا وإما هلاكًا".

ويراد بذلك مجرد التأكيد، ويسمى المؤكد لنفسه، وهو الواقع بعد جملة هي نص في معناه، كما في "نادى زيد جهرًا"، لأن النداء نص في الجهر، لا يحتمل غيره فيكون المصدر كأنه نفس الجملة، وما يراد به منه احتمال المجاز ويسمى المؤكد لغيره، وهو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصًا. فإن قولك: "هذا أخي" يحتمل أنك قد تكون أردت الأخوة المجازية، أي: الصداقة، فقولك حقًا رفع هذا

الاحتمال.

مثال للإعراب:

أبقى الممالكِ ما المعارفُ أسُّهُ

والعلمُ فيه حائطُ ودعامُ

أبقى: خبر مقدم مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، الممالك: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ما: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، المعارف: مبتدأ ثان مرفوع بالضمة، وأسُّه: خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمة، والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعلم: الواو حرف عطف، والعلم مبتدأ مرفوع بالضمة، وفيه: في حرف، والهاء ضمير مبني على الكسر في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من العلم أو من حائط ودعام، وحائط: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، ودعام: الواو حرف عطف، ودعام معطوف على حائط مرفوع بالضمة الظاهرة.

مثال آخر: حمدًا لله على نعمائه وشكرًا له على آلائه.

حمدًا: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، تقديره: أحمد حمدًا الله، لله: جار ومجرور متعلقان بالمصدر قبله، على نعمائه: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من لفظ الجلالة. وشكرًا: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أشكر شكرًا، معطوف على حمدًا. له: جار ومجرور متعلقان بالمصدر قبله، على آلائه: جار ومجرور متعلقان بالمصدر أيضًا قبله.

مثال آخر: يحب العاقل وطنه كل الحب.

يحب: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم.

العاقل: فاعل ليحب مرفوع بالضمة الظاهرة، وطنه: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

ووطن مضاف، والهاء مضاف إليه.

كل: نائب عن المفعول المطلق منصوب، وهو مضاف.

والحب: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

obeikandl.com

باب المفعول له – أو لأجله

هو اسم يُذكر لبيان سبب وقوع الفعل، وهو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتًا وفاعلا، كـ "قمت إجلالًا لك"، ونحو: "اجتهدت رغبة في التقدم"، و: "أنا قادم طلبًا للعلم"، وإن فقد المعامل شرطًا جُرَّ بحرف التعليل، نحو: ﴿ خَلَقَ لَكُم ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٩]. والمفعول له، يسمى المفعول لأجله، ومن أجله.

وهو كل مصدر معلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل، وذلك كقوله تعالى: ﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ ﴾ [سورة البقرة آية: ١٩]، فالحذر: مصدر منصوب ذُكر علة لجعل الأصابع في الآذان، وزمنه وزمن الجعل واحد، وفاعلهما أيضًا واحد، وهم الكافرون، فلما استوفيت هذه الشروط انتصب.

علامته: وقوعه جوابًا لمستفهم بلفظة "لم"؟

يشترط لجواز نصب المفعول لأجله: أن يكون مصدرًا قلبيًّا؛ متحدًا مع فعله في الزمان، والفاعل، ومخالفًا له في اللفظ، نحو: "اجتهدت رغبةً في التقدم"، و: "أنا قادم طلبًا للعلم".

والمراد بالمصدر القلبي: ما كان مقدرًا لفعل من أفعال القلب، وهى التي منشأها الحواس الباطنة: كالحب، والبغض، والخوف، والحياء، وما أشبه. ولا يُشترط في المصدر أن يكون قلبيًّا إلا إذا كان حاصلًا كما رأينا في المثال السابق. أما إذا كان غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه تحصيله، كما في نحو: "ضربته

تأديبًا له"، وفي مثل هذه الحالة لا يلزم أن يكون قلبيًّا.

وإذا فات المفعول له حكم من أحكامه المذكورة فإنه يمتنع نصبه، ويلزم جره كما إذا لم يكن مصدرًا ، نحو: "جئت الماء"، أو كان مصدرًا غير قلبي، نحو: "قصدت المدرسة للدرس"، أو غير مشارك للفعل في الفاعل، نحو: "زرتك لحبك إياي"، أو غير مشارك له في الزمان، نحو: "زرته اليوم لإكرامه لي أمس"، أو غير مخالف له في اللفظ، نحو: "أهنت العبد لإهانة مولاه".

أما حرف التعليل الذي يجرى به فهو يشمل "اللام" كما في الأمثلة، و "الباء"، نحو: "قتل اللص بذنبه"، و "من"، نحو: "ذبت من الشوق"، و "في"، نحو: "قتل كليب في ناقة" أي: بسببها.

والمصدر المستوفي شروط نصب المفعول لأجله، له ثلاث أحوال:

أ) المجرد من "أل" والإضافة: ويكثر نصبه، ويقل جره بحرف تعليل، نحو: "نصحتك رغبةً في مصلحتك". أو لرغبة فيها، كقول الشاعر:

مَـن أَمَّكـم لرغبـةٍ فـيكم جُـبِرَ

ومَـن تكونـوا ناصِريـه ينتصـرُ

ب) مقرون بـ"أل": والأكثر فيه جره بحرف تعليل، نحو: "نصحتك للرغبة في مصلحتك"، ويجوز نصبه على قلة، كقول الشاعر:

لا أقعـدُ الجـبنَ عـن الهيجـاءِ

ولـو توالـتْ زمـرُ الأعـداءِ

ت) مضاف: ويجوز فيه النصب والجر سواء، نحو: "هربت خوف القتل،

أو لخوفه"، و"تصدقت ابتغاء وجه الله، أو لابتغاء".

ولو فقد المعلل شرطًا من شروطه وجب جره بلام التعليل. قال ابن عقيل: وإن فقد شرطًا من هذه الشروط وجب جره بحرف التعليل، وهو "اللام" أو "في"، أو "الباء".

ومثال ما فقد المصدرية: قوله تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا** ﴾ **[سورة البقرة آية: ٢٩]**، فإن المخاطبين هم العلة في الخلق، وخفض ضميرهم باللام؛ لأنه ليس مصدرًا.

ومثال ما فقد اتحاد الزمان، قول الشاعر:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنوم ثيابَها

لَدَى السِّتْرِ إلا لِبْسةَ المتفضِّل

فإن النوم، وإن كان علة في خلع الثياب، لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه.

جئت: فعل وفاعل، وقد: الواو واو الحال، وقد: حرف تحقيق، ونضت: فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل هي، والجملة في محل نصب حال، لنوم: جار ومجرور متعلق بنضت، وثياب: مفعول به، لدى: ظرف مكان، والستر: مضاف إليه، وإلا: أداة استثناء، ولبسة: منصوب على الاستثناء، والمتفضل: مضاف إليه.

ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله:

وإنِّي لَتَعْــرُوني لــذِكْرَاكَ هِــزَّةٌ

كـما انـتَفَضَ العصـفورُ بَلَّلـه القَطْـرُ

فإن الذكرى هو علة عرو الهزة، وزمنها واحد، ولكن اختلف الفاعل، ففاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكرى إياك، فلما اختلف الفاعل خفض باللام، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿ **لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً** ﴾ **[سورة النحل آية: ٨]**، فإن "تركبوها" بتقدير لأن تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وفاعل الركوب بنو آدم، وجيء بقوله جل ثناؤه: "وزينة" منصوبًا؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى.

مثال للإعراب:

وأحــبُ آفــاقِ الــبلادِ إلى الفتــى

أرضٌ ينــالُ بهــا كــريمَ المطلــبِ

وأحب: الواو حرف بحسب ما قبله، وأحب: مبتدأ مرفوع بالضمة وهو مضاف، آفاق البلاد: آفاق مضاف إليه مجرور بالكسرة، وآفاق: مضاف والبلاد مضاف إليه مجرور بالكسرة. إلى حرف جر: الفتى: اسم مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بـ"أحب"، أرض: خبر مبتدأ مرفوع بالضمة، وينال: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستترًا جوازًا تقديره هو، وبها: جار ومجرور متعلقان بـ"ينال"، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لأرض، وكريم: مفعول به منصوب بالفتحة، والمطلب: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

باب المفعول فيه

ويسمى الظرف: وهم اسم يُذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه على تقدير معنى "في"، نحو: "سافر كيلا"، و "مشى ليلًا".

وإذا لم يتضمن اسم الزمان، أو المكان معنى "في"، لا يكون ظرفًا بل يكون كـ "سائر الأسماء" حسب ما يطلب عامله. فقد يأتي مبتدأ وخبرًا، نحو: "يوم قدومك يوم مبارك"، وفاعلًا نحو: "جاء يوم الأحد"، وغير ذلك.

وإذا كان الظرف لا يقبل تقدير – "في" كـ "إذ"، و "حيث" أوَّل بما يقابله، كـ "حين"، و "مكان". وإذا أضمر للظرف وجب ذكر الحرف مع ضميره، نحو: "يوم الجمعة صمت فيه".

قال ابن هشام: والمفعول فيه، وهو: ما سلط عليه عامل على معنى "في" من اسم زمان، كـ "صمت يوم الخميس، أو حينًا، أو أسبوعًا"، أو اسم مكان مبهم. وهو الجهات الست: كالأمام، والفوق، واليمين، وعكسهن، ونحوهن: كـ "عند، ولدي". والمقادير: كالفرسخ وما صيغ مصدر عامله، كـ "قعدت مقعد زيد".

وهو: كل اسم زمان أو مكان سُلط عليه عامل على معنى "في" كقولك: "صمت يوم الخميس"، و "جلست أمامك".

والمبهم من ظرف الزمان: ما دل على قدر من الزمان غير معين، نحو: "حين، ووقت، ولحظة".

والمحدود، أو "المختص" من ظروف الزمان ما دل على وقت مقدر معين، نحو: "يوم، وساعة، وشهر، وسنة".

وكلاهما يصلحان للنصب على الظرفية، فتقول: "صمت حينًا"، و "سافرت يوم الاثنين".

وقسّم ابن هشام المبهم ثلاثة أنواع:

أحدهما: أسماء الجهات الست، وهى: الفوق، والتحت، والأعلى، والأسفل، واليمين، والشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، والوراء، والأمام، قال الله تعالى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة يوسف آية: ٧٦]، و﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾ [سورة مريم آية: ٢٤]، ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [سورة الأنفال آية: ٤٢]، ﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾ [سورة الكهف آية: ١٧]، ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ ﴾ [سورة الكهف آية: ٧٩].

وقال: "وعكسهن" أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال؛ و "ونحوهن" أشرت به إلى أن الجهات وإن كان ستًّا، لتكن ألفاظها كثيرة، ويُلحق بأسماء الجهات: ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما بين معناها: كـ "عند"، "لدي".

الثاني: أسماء مقادير المساحات، كالفرسخ، والميل، والبريد.

الثالث: ما كان مصوغًا من مصدر لعامله وهو جلست، قال الله تعالى: ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ [سورة الجن آية: ٩]، ولو قلت: "ذهبت مجلس زيد"، أو "جلست مذهب عمرو" لم يصح، لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله.

ومن ظروف الزمان: ساعة، ويوما، وليلة، وغدوة، وبكرة، وعتمة، وظهيرة، وصباحًا، ومساء وأبدًا، وأمدًا، وحينًا، وعامًا، ووقتًا، وشهرًا، ودهرًا، وغدًا، وأسبوعًا. ومتى، وإيان، و "إذ" وهى للزمن الماضي، و "إذا" وهى للزمان

المستقبل، ومن ظروف المكان المبهمة أسماء المقادير، نحو: "ميل، وفرسخ، وبريد".

واسم المكان المشتق، نحو: "جلست مجلس الخطيب"، وأسماء الجهات الست التي ذكرناها.

ويستثنى من قاعدة: كل الظروف صالحة للنصب على الظرفية إلا المختص من أسماء المكان فإنه يجر بـ"في" ألفاظ – منها: "جانب، وجهة، وكنف، وخارج، وداخل، وجوف".

قال سيبويه: لا يُقال زيد جانب بكر، وكنفه، بل في جانبه أو إلى جانبه، وفي كنفه، كما لا يقال: "سليم خارج الدار، بل من خارجها، ولا داخل البيت، وجوفه بل في داخله، وفي جوفه، واعلم أن من ظروف المكان: "عند، ومع، وإزاء، وحذاء، وتلقاء، وثم، وهنا"، وما أشبه ذلك.

والمبهم من ظروف المكان ما دل على مكان غير معين البقعة، أو هو ما ليس له صورة ولا حدود محصورة، كالجهات الست "أمام"، ومثلها قدام –، ووراء، "ومثلها خلف"، ويمين ويسار"، "ومثلها شمال" وفوق، وتحت".

والمحدود من ظروف المكان "أو المختص" ما دل على مكان معين البقعة، أو هو ما له صورة وحدود محصورة، كـ "دار، ومدرسة، ومعبد".

والمختص: ما يقع جوابا لـ"متى"، و المعدود – ما يقع جوابا، لـ"كم" الاستفهامية، والمبهم: ما لا يقع جوابًا لشيء مهما.

ولا يُنصب من ظروف المكان إلا ما كان منها مبهمًا متضمنًا "معنى في"، نحو: "سرت فرسخًا"، وما كان منها مشتقًا، سواء أكان مبهمًا، أو محدودًا، بشرط أن يكون

عامله من لفظه، نحو: "حللت محل الرئيس".

إذا لم يكن عامله من لفظه تعين جره بالحرف، نحو: "وقفت في مجلس الأمير"، ولا يُقال: "وقفت مجلسه". على أنه قد شذ قولهم: "هو منى معقد الأزاد، ومنزلة الشغاف، ومقعد القابلة، وكذا هو عنى مناط الثريا، ومزجر الكلب" أي: هو بعيد عنى كذلك.

وظروف المكان المحدود "أو المختصة" إذا كانت غير مشتقة يجب جرها بـ"في"، نحو: "جلست في الدار"، و"أقمت في المدرسة" إلا إذا وقعت بعد "دخل ونزل وسكن"، فإنها كما يجوز جرها يجوز نصبها، ولا تُذكر معها "في" لكثرة استعمالها توسعًا.

obeikandl.com

باب المفعول معه

اسم يقع بعد "واو" بمعنى "مع" ليدل على ما وقع الفعل بمصاحبته، نحو: "سرت والنهر" أي: مع النهر، ونحو: "أنا سائر والنيل" أي: مع النيل.

وخرج بذكر "الاسم" الفعل المنصوب بعد الواو في قولك: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، فإنه على معنى الجمع، أي: لا تفعل هذا مع فعلك هذا، ولا يسمى مفعول معه، لكونه ليس اسما، والجملة الحالية في، نحو: "جاء زيد والشمس طالعة" فإنه وإن كان المعنى على قولك: "جاء زيد مع طلوع الشمس" إلا أن ذلك ليس باسم، ولكنه جملة.

وبذكر "الفضلة" ما بعد الواو في، نحو: "اشترك لا يأتي إلا بين اثنين". وبذكر الواو ما بعد "مع" في، نحو: "جاءني زيد مع عمرو"، وما بعد الباء في نحو: "جاءني زيد مع عمرو"، وما بعد الباء في نحو: "بعتك الدار بأثاثها". وبذكر إرادة التنصيص على المعية، نحو: "جاء زيد وعمرو" إذا أريد مجرد العطف.

ويشترط في نصب ما بعد الواو على أنه مفعول له ثلاثة شروط:

أ) أن يكون الاسم الواقع بعد "الواو" فضلة؛ ليصح انعقاد الجملة بدونه.

ث) أن يكون ما قبله جملة فيها فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه.

ج) أن تكون "الواو" التي تسبقه نصًا في المعية.

وللاسم الواقع بعد "الواو" المسبوقة بفعل أو في معناه حالات:

أحدهما: أن يجب نصبه على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتنعًا لمانع

معنوي أو صناعي، فالأول كقولك: "لاتنه عن القبيح وإتيانه"؛ وذلك لأن المعنى على العطف لاتنه عن القبيح وعن إتيانه، وهذا تناقض. والثاني: كقولك: "قمت وزيدًا"، و "مررت بك وزيدًا". أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سورة الأنبياء آية: ٥٤].

وأما الثاني: فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [سورة المؤمنون آية: ٢٢].

الثانية: أن يترجح المفعول معه على العطف، وذلك نحو قوله: "كن أنت وزيدًا كالأخ"، وذلك لأنك لو عطفت "زيدًا" على الضمير في "كن" لزم أن يكون زيدًا مأمورًا، وأنت لا تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ، قال الشاعر:

فكونـــوا أنـــتم وبنـــي أبـــيكم

مكـــانَ الكُلْيَتَـــينِ مِـــن الطِّحَـــالِ

كونوا: فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمها، و"أنتم" ضمير مؤكد، وبني: الواو واو المعية، وبني: مفعول معه؛ منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم. ومكان: متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص، والكليتين: مضاف إليه.

وقد استفيد بـ"كن أنت وزيدًا كالأخ" أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله قط، لا على حسبهما، وإلا لقيت كالأخوين، وهذا هو الصحيح.

الثالثة: أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى، نحو: "قام زيد وعمرو"؛ لأن العطف

هو الأصل، ولا مضعف له، فيترجح.

والاسم الواقع بعد "الواو" يتعين نصبه على المعية في موضعين:

أ) إذا وُجد ما يمنع العطف من جهة "المعنى"، نحو: "مشى التلميذ والطريق"، ويكون ذلك إذا كان ما قبل "الواو" – فعلًا أو شبه فعل" لا يصلح أن يشترك فيه ما بعدها، وذلك لأن العطف على نية تكرار العامل، فإذا اعتبرنا "الواو" عاطفة، كان المعنى: "مشى التلميذ ومشى الطريق" وهذا فاسد.

واعلم أن ناصب المفعول معه، هو ما تقدمه من فعل، أو شبهة، وقد يكون منصوبًا بفعل مضمر وجوبًا من مادة "الكون". إذا وقع بعد "ما، كيف" الاستفهاميتين، نحو: "ما أنت وصديقك"، و "كيف أنت والامتحان". والتقدير: ما تكون وصديقك، وكيف تكون والامتحان.

و "ما، وكيف" خبران لـ"تكون" المحذوفة، والضمير المنفصل بعد الحذف اسمها، وكثير من النحويين يرفع ما بعد "الواو" عطفًا على الضمير.

ويرجح النصب إذا كان العطف ضعيفًا من جهة المعنى، نحو: "لا تفرح بالبيع والخسارة"، فإن المراد ليس النهي عن الأمرين، بل عن الأول مجتمعًا مع الثاني.

مثال للإعراب:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِن الطِّحالِ

فكونوا: الفاء بحسب ما قبلها. وكونوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو اسمها مبني على السكون في محل رفع.

أنتم: توكيد للضمير، "واو الجماعة" في كونوا.

وبني: الواو للمعية "بمعنى مع"، وبني مفعول معه منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف.

أبيكم: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

مكان: ظرف متعلق بمحذوف خبر "كونوا" وهو مضاف.

الكليتين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى.

من الطحال: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الكليتين.

obeikandl.com

باب الظرف المتصرف

الظرف المتصرف: ما يستعمل ظرفًا، وغير ظرف، نحو: "يوم، وشهر، وأسبوع"، فهي تستعمل ظرفًا، كقولك: "صمت يومًا"، و "عبت شهرًا".

وتستعمل غير ظرف، كقولك: "تسرني يوم قدومك، والشهر ثلاثون يومًا".

والظرف غير المتصرف: هو ما لا يخرج عن الظرفية أصلًا، مثل "قط"، أو ما لا يخرج عنها إلى حالة تشبهها، وهى الجر بالحرف، مثل: "عند"، ويدخل عليها من حروف الجر "من"، ومثلها "لدي، ولدن، وقبل، وبعد". وتجر "فوق، وتحت" بـ"من"، و "إلى"، وتجر "متى" بـ"إلى"، و "حتى"، وتجر "أين"، و "هنا"، و "ثم"، و "حيث" بـ"من"، و "إلى". وتجر "الآن" بـ"من" وتجر "الآن، بـ"من"، و "إلى"، و "مذ"، و "منذ".

وينوب عن الظرف، فينصب على أنه مفعول فيه، خمسة أشياء:

أ) المصدر الدال على تعيين وقت، أو مقدار، نحو: "سافرت طلوع الشمس"، و "جلست قرب الخطيب".

ب) المضاف إلى الظرف: مما دل على كلية، أو جزئية، نحو: "مشيت كل الفرسخ"، و "أراه بعض الأحيان".

ت) الصفة، نحو: "صمت قليلًا".

ث) اسم الإشارة، نحو: "سرت ذلك اليوم سيرًا سريعًا".

ج) العدد المميز للظرف، أو المضاف إليه، نحو: "مشيت ثلاثة أيام، وسرت

أربعين فرسخًا".

والظروف كلها معربة، إلا ألفاظًا محصورة منها جاءت مبنية بعضها من الظروف المختصة بالزمان، وهو: "إذا، متى، أيان، إذ، أمس، الآن، مذ، منذ، قط، عوض، بينا، ريث، ريثما، كيف، كيفما، لما".

قط: مبنية على الضم، وهى لاستغراق ماضي من الزمان، وتستعمل بعد النفي، وعوض: هي للمستقبل، ولا تستعمل إلا بعد النفي أو النهى. وبينا، وبينما، تقول: بينا أنا جالس، أو بينما أنا جالس حضر سليم. والأصل: حضر سليم بين أثناء زمن جلوسي، فالألف زائدة، وكذا "ما" قبل، وبعد: تبنى إذا لم تضف، وتُعرب معها "لدن" بمعنى "عند"، إلا أن "لدن" تستعمل ظرفًا للأعيان الحاضرة فقط، فتقول: هذا الكلام عندي حق. ولا تقول: "لدني"، كما لا تقول: "لدني مال" إلا إذا كان حاضرًا.

واعلم أن عامل المفعول فيه "الفعل" كالأمثلة المذكورة، أو ما يشبه الفعل، نحو: "أنا صائم غدًا". والأصل في المفعول فيه أن يتأخر عن عامله، وقد يتقدم جوازًا، نحو: "يوم الخميس صمت"، كما أنه يتقدم وجوبًا إذا كان له التصدر، نحو: "أين توجهت"، و "متى سافرت"، و "كم يومًا سرت".

والأصل في عامله: أن يكون مذكورًا، وقد يُحذف إذا دلت عليه قرينة، نحو: يوم السبت" جوابًا لمن، قال: "أي يوم سافرت".

وهناك ظروف مختصة بالمكان، وهى: "حيث، هنا، ثم، أين".

وبعضها مما قُطع عن الإضافة لفظًا من أسماء الجهات الست، وقبل، وبعض.

وبعضها مما يشترك بين الزمان والمكان، وهو: "أنى – ولدي – ولدن" ويلحق

بالظروف المبنية ما رُكب من ظروف الزمان، نحو: "أفعل هذا صباح مساء" وليل ليل ويوم يوم ونهار نهار.

مثال للإعراب:

وإذا أراد اللهُ أمـــــرًا لم تجـــــدْ

لقضـــــائِه ردًّا ولا تبـــــديلا

وإذا: الواو حرف بحسب ما قبله. وإذا ظرف للزمان المستقبل مبني على السكون في محل نصب.

أراد: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها.

أمرًا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

لم : حرف نفي وجزم وقلب.

تجد: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت.

لقضائه: جار ومجرور متعلقان بمحذوف مفعول ثان مقدم لـ"تجد"، والهاء في محل جر بالإضافة.

ردًا: مفعول به أول منصوب بالفتحة الظاهرة.

ولا تبديلا: الواو حرف عطف، ولا: نافية حرف، وتبديلا: معطوف على المفعول الأول قبله منصوب بالفتحة الظاهرة.

obeikandl.com

باب اسم الجنس

اسم الجنس نوعان:

اسم جنس جمعي: وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، أو الياء، ونحو: بقر وبقرة، وشجر وشجرة، وترك وتركي، وعرب وعربي.

اسم الجنس الإفرادي: هو ما يصدق على القليل والكثير من جنس واحد، وبلفظ واحد، نحو: ماء، وذهب، وزيت، وعسل.

وهناك فرق بين جمع التكسير واسم الجنس الجمعي:

الفرق بينهما من جهتين:

الأول: أن جمع التكسير لابد أن يكون على وزن معين من أوزان الجموع المعروفة في كتب الصرف، وأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك، وتأمل وزن "بقر، وشجر، وكلم" فإنها ليست على وزن من أوزان جمع التكسير.

الثاني: أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى جمع التكسير مؤنثًا، كما في قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ ﴾ [سورة الزمر آية: ٢٠].

وأما اسم الجنس الجمعي فالضمير، وما أشبهه يعود إليه مذكرًا، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ﴾ [سورة البقرة آية: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [سورة فاطر آية: ١٠].

فاسم الجنس "الكلم" جاء الفعل فيه مذكرًا.

obeikandl.com

باب الأسماء الستة

هي: أب، أخ، حم، هن، حم، ذو بمعنى صاحب.

أي: أبوك، أخوك، حموك، هنوك، فوك، ذو.

إعرابها: ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء.

شروط إعرابها:

الأول :أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، فإذا أضيفت إلى ياء المتكلم تعرب بالحركات المقدرة، منع من ظهور الحركة اشتغال المحل بحركة المناسبة، مثل: أبي يحب الحق، إن أبي يحب الحق، اقتديت بأبي في ذلك.

فكلمة: "أب" في الأمثلة الثلاثة مرفوعة بضمة مقدرة قبل الياء، أو منصوبة بفتحة مقدرة قبل الياء، أو مجرورة بكسرة مقدرة قبل الياء. وكذلك باقي الأسماء الستة. إلا "ذو" فإنها لا تضاف لياء المتكلم ولا لغيرها من الضمائر المختلفة.

الثاني: أن تكون مفردة، فلو كانت مثناة أو مجموعة، أعربت إعراب المثنى، أو الجمع، مثل: ذهب أبوان، شاهدت أبوين، سافرت مع أبوين. نجد أن: أبوان في المثال **الأول:** فاعل مرفوع بالألف، وأبوين في المثال **الثاني:** مفعول به منصوب بالياء، وفي المثال **الثالث:** اسم مجرور بالياء.

مثال على الجمع: ذهب أبا"، شاهدت آباء"، مررت بآباء. أباء في المثال الأول، فاعل مرفوع بالضمة؛ لأنه جمع تكسير، وفي المثال **الثاني:** مفعول به منصوب بالفتحة، وفي المثال **الثالث:** اسم مجرور وعلامة جره الكسرة.

الثالث: أن تكون مكبرة؛ فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الثلاثة الأصلية، في جميع الأحوال، مثل: هذا أبيك مهندس، إن أبيك مهندس، تعلم من أبيك.

الرابع: أن تكون مضافة؛ فإن لم تضف أعربت بالحركات الأصلية، مثل: ثقف أب ولده، أحب الفتى أبًا، مررت بأب.

وهناك شرط خاص بـ"فم" و "ذو":

أ) كلمة "فم" يحذف منها حرف "الميم"، ويقتصر على "ف" وحدها، مثل: يتكلم فوك الحق، أي: فمك، إن فاك عذب الرائحة. رأيت الحق على فيك. كلمة "فوك"، و "فاك" و "فيك" تعرب إعراب الأسماء الستة، ففي **الأولى:** مرفوع بالواو، وفي **الثانية:** منصوب بالألف، وفي الثالث مجرور بالياء.

أما إذا بقيت "الميم" في كلمة: "الفم" أعربت بالحركات الثلاثة إعراب جمع التكسير، سواء كانت مضافة أو غير مضافة.

ب) وأما كلمة "ذو" التي بمعنى صاحب، فهي أن تكون إضافتها لاسم ظاهر دال على الجنس، مثل: أستاذي ذو علم، وشقيقي ذو خلق. ولابد أن يكون اسم الجنس اسما ظاهرًا، فلا يجوز إضافة "ذو" التي من الأسماء الستة إلى ضمير يرجع إلى جنس، مثل: مثلك الفضل "ذوه" أنت. كما لا يجوز إضافتها إلى مشتق، مثل: أحمد ذو "فاضل". ولا إلى علم، مثل: أنت ذو "على" ولا إلى جملة. مثل: أنت ذو "تقوم".

قال النحاة: كلمة "هن" الأكثر فيها مراعاة النقص في آخرها، ثم إعرابها

بالحركات الأصلية بعد ذلك. والمراد بمراعاة النقص في آخرها أن أصلها "هنو"، على ثلاثة أحرف، ثم نقصت منها الواو، بحذفها للتخفيف، سماعًا من العرب، وصارت الحركات الأصلية تجرى على النون، وكأنها الحرف الأخير في الكلمة. فعند الإضافة لا ترد الواو المحذوفة كما – ترد في الغالب – عند إضافة الكلمات التي حُذفت من آخرها، فحكم كلمة "هن" في حالة الإضافة كحكمها في عدمها، تقول: هذا هن، أهملت هنا، لم أنظر إلى هن.

مما سبق نعلم أن الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث الإعراب:

الأولى: الإعراب بالحروف، وهو الأشهر، والأقوى إلا في كلمة "هن" فالأحسن فيها النقص، كما سبق.

الثانية: القصر، وهو في المنزلة الثانية من الشهرة والقوة بعد الإعراب بالحروف، ويدخل ثلاثة أسماء، ولا يدخل "ذو" ولا "فم" محذوف الميم، لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحروف. ولا يدخل "هن".

الثالثة: النقص، وهو في المنزلة الأخيرة، يدخل أربعة أسماء، ولا يدخل "ذو" ولا "فم" محذوف الميم؛ لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحروف.

وقد اختلف العلماء في تسميتها الأسماء الخمسة أو الستة، وسبب الخلاف كلمة "هنوه" والتي هي "هن"، فمنهم من أسقطها ولم يحسبها مع "أبوك، أخوك، حموك، فوك، ذو مال" فصارت الأسماء الخمسة، والسبب في ذلك ما ذكرناه في "هنو".

obeikandl.com

باب اسم الزمان والمكان

اسمان يصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معًا، وهما المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر؛ مزيدًا عليه الدلالة على زمان وقوعه، أو مكان وقوعه.

وقيل: اسم الزمان: ما يدل على المعنى المجرد وزمانه؛ بكلمة واحدة.

وقيل: اسم المكان: ما يدل على المعنى المجرد ومكانه؛ بكلمة واحدة.

وطريقة صياغتهما، والوصول إليهما: من الماضي الثلاثي، غير معتل العين بالياء، تتحقق بالإتيان بمصدره القياسي؛ مهما كانت صيغته، ثم جعلها على وزن مفعل؛ بفتح الميم والعين في جميع الحالات، ما عدا حالتين، تكون الصيغة فيهما على وزن "مفعل" بكسر العين.

الأولى: الماضي الثلاثي صحيح الأحرف الثلاثة، مكسور العين في المضارع؛ مثل: "ذهب يذهب، لعب يلعب، جلس يجلس".

الثانية: الماضي معتل الفاء بالواو، صحيح اللام، بشرط أن يكون مضارعه مكسور العين، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة، مثل: "وعد يعد، وخز يخز، وجم يجم، وثق يثق".

فائدة:

أ) من أمثلة ما هو على وزن "مفعل" إذا كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحها، أو من الناقص مطلقًا، نحو: "مرمى، موتى، مشوي، ميقظ، منصر، محفظ".

ب) وعلى وزن "مفعل" إذا كان المضارع صحيح الآخر، مكسور العين، أو كان مثالًا؛ نحو: "مجلس، موعد، موجل".

ويُصاغان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول، نحو: "متقن، مدحرج، معتمد، مستخرج".

وقد تُلحق التَّاء اسم المكان سماعًا، نحو: "مقبرة، وميسرة". وكثيرًا ما يؤخذ أن الاسم الجامد اسم مكان على وزن " مَفْعلة" للدلالة على كثرة الشيء بالمكان، نحو: "مأسدة، ومقثأة". اسم الزَّمان والمكان مشتقان يصحُّ أن يتعلق بهما شبه الجملة، ولكنهما لا يعملان شيئًا من عمل فعلِهما؛ فلا يرفعان الفاعل، أو نائبه، ولا ينصبان المفعول به، ولا غيره.

ويصحُّ عند الحاجة زيادة تاء التَّأنيث في آخر صيغة "مفعل" بفتح العين، وكسرها بشرط أن تكون الصيغة للمكان، مرادًا تأنيث معناه.

obeikandl.com

باب اسم الآلة

اسم مصوغ من مصدر الثلاثي المتعدي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته، وصياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف يصاغ من غيره.

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسية، هي: مفعل، مفعال، مفعلة.

وطريقة صوغها أن تجيء بذلك المصدر مهما كان وزنه، وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث.

أ) "مفعل"، مثل: "مبرد، مقود".

ب) "مفعال"، مثل: "مفتاح، ميزان".

ت) "مفعلة"، مثل: "ملعقة، مكنسة".

واسم الآلة الجامد: لا ضابط له، وليس له وزن معين غير السماع، مثل: "سيف، قلم، سكين، قدوم".

ولا عمل لاسم الآلة مطلقًا.

obeikandl.com

obeikandl.com

باب اسم التفضيل

هو اسم مصوغ من المصدر أفعل على وزن "أفعل" للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.

وقد يُصاغ للدلالة على أن شيئًا في صفة زاد على آخر في صفته، نحو: "الشمس أحر من الشتاء"، و "العسل أحلى من الخل".

وقد يُراد به معنى اسم الفاعل، نحو: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [سورة الإسراء آية: ٥٤]، ونحو: "بعث الخلق أهون على الله"، أي: هين عليه تعالى.

ولا يكون إلا على وزن "أفعل"، نحو: "الشمس أكبر من الأرض حجمًا".

شروط اسم التفضيل: لا يؤخذ إلا من فعل ثلاثي، مجرد، تام التصرف، مثبت قابل التفاوت، مبني للمعلوم، ولم يجيء الوصف منه على أفعل.

ويتوصل إلى التفضيل مما لم يستوف هذه الشروط بذكر مصدره منصوبًا على التمييز بعد كلمة أشد، أو أكثر ونحوهما. أي متصلين باسم التفضيل، ويغتفر فصلهما منه بمعمول أفعل، نحو: "العلماء أحق بالإكرام من غيرهم"، ولا يجوز تقديمهما عليه إلا إذا كان المجرور اسم استفهام، نحو: "أخوك ممن أعقل". ولا يجوز حذفها إلا إذا دل عليهما دليل، نحو: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [سورة الكهف آية: ٣٤].

ويرفع اسم التفضيل الفاعل. وأكثر ما يرفع الضمير المستتر، نحو: "خالد أشجع من سعيد".

ولا يرفع الاسم الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو:

"ما رأيت رجلًا أوقع في نفسه النصيحة منها في نفس زهير"، ونحو: "ما رأيت كنفس زهير أوقع فيها النصيحة"، ونحو: "ما رجل أحسن به الجميل كعليّ".

وقد يرفع الاسم الظاهر، وإن لم يصلح وقوع فعل موقعه، وذلك في لغة قليلة، نحو: "مررت برجل أكرم منه أبوه". والأفضل أن يُرفع "أكرم" على أنه خبر مقدم، و "أبوه" مبتدأ مؤخر، وتكون جملة المبتدأ والخبر صفة لرجل.

ما يُمتنع من اسم التفضيل: يُمتنع صياغته من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، نحو: "دحرج، استخرج"، وتُمتنع صياغته من الاسم الجامد "غير المتصرف"، نحو: "نعم، بئس"، وتُمتنع من الفعل الناقص "غير التام"، كـ "كان وأخواتها"، وتُمتنع من الفعل المبني للمجهول، كـ "ضرب، جن"، وتُمتنع من الفعل المنفي "غير المثبت"، نحو: "ما عاج بالدواء، وما ضرب"، وتُمتنع من كل فعل لا يقبل المفاضلة، نحو: "مات، فني"، وتمتنع من كل فعل يأتي الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه "فعلاء"، وذلك في كل صفة تدل على لون، أو عيب، أو حيلة، كـ "حمر، عور"؛ فإن الوصف منه: "أحمر، حمراء. أعور، عوراء".

وقد تُحذف همزة أفعل التفضيل، نحو: "خير، وشر"؛ وذلك لكثرة الاستعمال، تقول: "المؤمن خير الناس"، و "الفاسق شر الناس". وقد تستعمل على الأصل، فتقول: "الأخير، والأشر".

أحوال أفعل التفضيل:

أ) أن يكون مجردًا من "أل" و "الإضافة"، فلا بد أن تتصل به "من" الجارة للمفضول عليه، نحو: "محمد أفضل من زيد"، و"فاطمة أجمل من هدى"، و"المحمدان أكرم من الزيدان"، و "المحجبات أفضل من المتبرجات".

وفي هذه الحالة يجب إفراد أفعل التفضيل وتذكيره، كما ترى في الأمثلة. ويجوز حذف "من" ومجرورها؛ لدلالة ما قبلها عليهما، ويكثر الحذف إذا وقع أفعل التفضيل، خبرًا كما في قوله تعالى: ﴿**أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا**﴾ **[سورة الكهف آية: ٣٤]**، أي: أعز منك نفرًا.

وقد تُحذف "من" وهو ليس بخبر، وهذا قليل، كقول الشاعر:

دنوتُ وقد خِلْنَاك كالبدرِ أجملا

فظلَّ فؤادي في هَواك مُضَلّلا

فأجمل: أفعل تفضيل، وهو منصوب على الحال، حذفت منه "من"، والتقدير: دنوت أجمل من البدر.

والثانية: أن يكون مضافًا فإن أضيف إلى نكرة امتنع وصله بـ"من" الجارة، ويجب فيه الإفراد والتذكير. وفي هذه الحالة يجب أن يطابق المضاف إليه الاسم المفضل.

أفعل التفضيل المقترن بـ"أل": أفعل التفضيل المقترن بـ"أل" يجب مطابقته لما قبله في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ فتقول: "محمد الأفضل"، و "المحمدان الأفضلان"، و "المحمدون الأفضلون".

المضاف إلى معرفة: إذا أضيف أفعل التفضيل إلى معرفة، وقصد به التفضيل، جاز فيه وجهان:

أ) ألا يطابق ما قبله فيلزم الإفراد، والتذكير؛ فتقول: "المحمدان أكرم القوم"، و"المحمدون أكرم القوم"، و "هند أحسن النساء"، والهندان أحسن النساء"، و "الهندات أحسن النساء".

ب) أن يطابق ما قبله؛ فتقول: "المحمدان أكرما القوم"، و "المحمدون أكرموا القوم"، و "هند حسنى النساء"، و"الهندان حسنيا النساء"، و"الهندات حُسنُ النساء" ، أو "حسنيات النساء".

تقديم "من" ومجرورها على أفعل التفضيل: لا يجوز تقديم "من" ومجرورها على أفعل التفضيل؛ لأن "من" ومجرورها بمنزلة المضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فمثلا إذا قلنا: "محمد أفضل من زيد"، فلا يجوز تقديم "من زيد" على "محمد".

مما سبق يتبين أن اسم التفضيل يجب أن يستوفي هذه الشروط:

أ) أن يكون مجردًا من "أل" والإضافة، فيجب في هذه الحالة: إفراده، وتذكيره، وتنكيره، والإتيان بعده بالمفضل عليه مجرورًا بـ"من"، نحو: "الطبيب أكثر علمًا من المهندس".

ب) أن يكون مُحلى بـ"أل"، فتجب والحالة هذه مطابقته للمفضل وعدم الإتيان بعده بالمفضل عليه مجرورًا بمن، نحو: "هذا الأكبر"، و "هذان الأكبران"، و "هؤلاء الأكبرون"، و "هذه الكبرى"، وهكذا.

ت) أن يكون مضافًا إلى نكرة، وفي هذه الحالة يجب إفراده وتذكيره، ومطابقة النكرة للموصوف إفرادًا وتذكيرًا وغيرهما، نحو: "محمد أفضل رجل"، و "المحمدان أفضل رجلين"، و "المحمدون أفضل الرجال".

ث) أن يكون مضافًا إلى معرفة، فإن قصد به زيادة المفضل على المفضل عليه جازت المطابقة وعدمها، نحو: "المحترمون أحسن الناس".

ج) واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق، تقول: "محمد أفضل من عمرو"، فيكون في "أفضل" ضمير مستتر عائد على محمد، وهو يرفع الظاهر مطلقًا، أو في بعض المواضع؛ فيه خلاف بين العرب، فبعضهم يرفعه به مطلقًا، فتقول: "مررت برجل أفضل منه أبوه"، فتخفض "أفضل" بالفتحة على أنه صفة لرجل، وترفع الأب على الفاعلية، وهى لغة قليلة.

وأكثرهم يوجب رفع "أفضل" في ذلك على أنه خبر مقدم، و "أبوه" مبتدأ مؤخر، وفاعل "أفضل" ضمير مستتر عائد عليه، ولا يُرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل، وضابطها أن يكون في الكلام نفي بعد اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين، مثال ذلك: "ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد".

وكذلك إذا كان مكان النفي استفهام، كقولك: "هل رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد؟" أو نهي، نحو: "لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك".

مثال للإعراب: ما علمت امرأ أحب إليه البذل منه إليك يا بن سنان.

ما: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

علمت: علم فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل مبنية على الضم في محل رفع فاعل.

امرأ: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره.

أحب: صفة "امرأ" منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره.

إليه: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "البذل" بعده.

البذل: فاعل "أحب" مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره.

منه: جار و مجرور متعلقان بأحب.

إليك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الهاء في منه.

يا بن سنان: يا حرف نداء، وابن منادى منصوب، وهو مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

obeikandl.com

باب الحال

الحال في اللغة: الهيئة التي يكون عليها الإنسان من خير أو شر.

اصطلاحًا: هو الاسم المفسر لما خفي واستبهم من الهيئات.

شروط الحال:

أحدهما: أن يكون وصفًا.

الثاني: أن يكون صالحًا للوقوع في جواب كيف وذلك كقولك " ضربت اللص مكتوفًا" .

الثالث: أن يكون فضلة.

حكم الحال: النصب.

ومثال الحال، قوله تعالى: ﴿ **فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ**﴾ **[سورة النساء آية: ٧١]**، فإن "ثبات" حال، وليس بوصف.

والفضلة، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا** ﴾ **[سورة الإسراء آية: ٣٧]**.

والصالح للوقوع في جواب كيف، نحو قولك: "ضربت اللص مكتوفًا".

وقد يكون الحال من الفاعل، نحو: جاء محمدٌ سعيدًا مبتهجًا، فـ"سعيدًا" حال من محمد، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.

وقد يكون الحال من المفعول به، نحو: باع محمد الحمار مسرَّجًا، فـ"مسرَّجًا" حال من الحمار منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وقد يكون الحال من الفاعل أو المفعول، نحو: إنني لقيت محمدًا رائدًا، فـ"رائدًا" يحتمل أن يكون حالًا من الضمير في "لقيت" الذي هو فاعل، أو حالًا من "محمدًا" الذي هو مفعول به.

والحال يأتي دائمًا نكرة، ولا ويمكن أن يأتي معرفة، فكل حال في الأمثلة السابقة نكرة، مثل: سعيدًا، مسرجًا، رائدًا.

أما صاحب الحال فيجب أن يكون معرفة، فـ"محمد" معرفة، وهو علم، فهو معرفة، وفي المثال "الحمار" معرف بـ"أل" فهو معرفة، وسوف نوضح كيف يأتي الحال معرفة لا نكرة فيما بعد.

لا يأتي الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملًا فيه فاعلًا أو مفعولًا في المعنى، ويكون ذلك في حالتين:

الأولى: أن يكون المضاف مصدرًا، نحو: "سرني قدومك سالمًا، وأعجبني ضرب اللص مقيدًا"، والصفة، نحو: "زيد منطلق الغلام مسرعًا، وراكب الفرس مسرجا".

الثاني: أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه، نحو: "أمسكت بيدك عاثرًا"، أو: كجزء منه، نحو: "أعجبني كلام الإمام واعظًا"؛ لأن الحال تكون حينئذ كأنها عن المضاف لشدة الملابسة بينه وبين المضاف إليه، فتكون قد جاءت عن الفاعل أو المفعول تقديرًا. فإذا لم يكن الأمر كذلك امتنعت المسألة؛ فلا يقال: "مررت بغلام هند جالسة"؛ لأن المضاف ليس جزءًا من المضاف إليه؛ ولا كالجزء منه.

فائدة:

الحال التي تجئ عن فاعل أو مفعول لفظًا، كما في المثالين:

جاء أخوك راكبًا، وشربت الماء صافيًا. وأما المثال **الثالث:** عجبت من ذهاب الأمير ماشيا – فإن الأمير فاعل في المعنى، وإن كان مضافا إليه في اللفظ – والمفعول الذي تجئ عنه الحال يشمل المفعول به كما في المثال وغيره من المفاعيل على الأصح. فيقال: سرت سيرى حثيثا، وصمت الشهر كاملًا، وهربت للخوف مجردا، وسرت والنيل فائضا". ولا فرق بين أن يكون المفعول صريحا كما مر أو غير صريح، نحو: "انهض بالكريم عاثرا".

والأصل في الحال أن تكون صفة متنقلة، نكرة مشتقة، نحو: "جاء الصديق باسما، وعاد القائد من الحرب ظافرا". وقد تأتى الحال صفة ثابتة لا متنقلة، نحو: "دعوت الله سميعًا"، ونحو: "خلق الإنسان ضعيفا"،

ويكون ذلك في ثلاث صور:

الأولى: في الحال التي يدل عاملها على تحدد صاحبها، كما في المثال المتقدم.

والثانية: تكون في الحال المؤكدة؛ نحو: "ولى الجندي مدبرا".

فائدة:

اختلف في بعض المصادر التي وردت منصوبة مما يدل على نوع عامله، نحو: "طلع زيد بغتة، وجاء راكضا" فاعتبر بعضهم ما كان مثل ذلك من المصادر "مفعولا مطلقا" لفعل محذوف؛ والتقدير "طلع يبغت بغتة، وجاء يركض ركضا"، واعتبر بعضهم "المصدر حالا" مؤولا بالصفة، والتقدير: "طلع باغتا، وجاء

راكضا" وكلا الوجهين مقبول.

الثالثة: في الجامدة التي لا تؤول بمشتق، نحو: "هذا ثوبك ديباجا".

ذكرنا سابقا أن الحال يكون وصفا، أو فضلة، أو صالحا في جواب كيف، فذكر الوصف، كما قال الشاعر:

لـيس مَـن مـاتَ فاسـتراحَ بمَيْـتٍ

إنـــما المَيْـــتُ مَيِّـــتُ الأحيـــاءِ

إنـــما المَيْـــتُ مَـــن يعـــيشُ كئيبًـــا

كاســـفًا بالُـــه قليـــلُ الرجـــاءِ

ف"ليس" فعل ماض ناقص، "من" اسم موصول اسمه، و "مات" فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة، "فاستراح" الفاء عاطفة، استراح: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة معطوفة على جملة الصلة.

و "بميت" الباء حرف جر زائد، و "ميت" خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، إنما: أداة حصر، و "الميت" مبتدأ "ميت" خبر المبتدأ، والأحياء: مضاف إليه. إنما: أداة حصر. الميت: مبتدأ "من" اسم موصول خبر، و "يعيش" فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة: لا محل لها صلة؛ كئيبا: حال من الضمير المستتر في يعيش.

و "كاسفا" حال ثانية، باله: فاعل بكاسف، و "الهاء" مضاف إليه، و "قليل": حال ثالثة.

والمراد بالوصف: الاسم المشتق الدال على ذات متصفة بمصدره كما رأينا،

ويدخل فيه الجامد المؤول بالمشتق، نحو: "هجم عليَّ أسدا". أي شجاعا.

والمراد بالفضلة: ما كان واقعا بعد الكلام الجامد المؤول بالمشتق، نحو: ﴿ **وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ** ﴾ **[سورة الدخان آية: ٣٨]**، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا** ﴾ **[سورة الإسراء آية: ٣٧]**.

وقد تأتى الحال "معرفة": لا نكرة، وذلك إذا صح تأويلها بنكرة؛ نحو: "جاء أخوك وحده"، أي: منفردا.

وتأتى الحال جامدة لا مشتقة، وذلك على تأويلها غالبا بالمشتق، ويقع ذلك في خمس حالات:

الأولى: في ما دل على تشبيه، نحو: "عدا سليم غزالا"، أي: مسرعا كالغزال.

الثانية: في ما دل على مفاعلة، نحو: بايعته يدا بيد"، أي: متقابضين.

الثالثة: في ما دل على ترتيب، نحو: "ادخلوا رجلًا رجلًا"، أي: مرتبين.

الرابعة: في ما دل على تفصيل، نحو: "قرأت الكتاب بابًا بابًا، أي: مفصلا.

الخامسة: في ما دل على تسعير، نحو: "اشتريت الثوب ذراعًا بدرهم"، أي: مسعرا.

وقد يُغنى عن تأويلها بالمشتق أحد ستة أشياء.

أ) أن تكون موصوفة، نحو: ﴿ **إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا** ﴾ **[سورة يوسف آية: ٢]**، ونحو: "خذه مقالا صريحا".

ب) دلالتها على عدد، نحو: ﴿ **فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** ﴾ **[سورة الأعراف آية: ١٤٢]**.

ت) أن تدل على حال واقع فيه تفضيل شيء على نفسه، أو على غيره؛ باعتبارين، نحو: "سليم غلاما أحسن منه رجلا".

ث) أن تكون فرعا لصاحبها، نحو: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ [سورة الشعراء آية: ١٤٩].

ج) أن تكون أصلا لصاحبها، نحو: ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [سورة الإسراء آية: ٦١].

ويشترط في صاحب الحال واحد من أمور أربعة:

الأولى: التعريف، كقوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [سورة القمر آية: ٧]، فخشعا: حال من الضمير في قوله تعالى: "يخرجون" والضمير أعرف المعارف.

الثاني: التخصيص، كقوله تعالى: ﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [سورة فصلت آية: ١٠]، فسواء: حال من أربعة، وهى وإن كانت نكرة لكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام.

الثالث: التعميم، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [سورة الشعراء آية: ٢٠٨]، حال من قرية، وهى نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي.

الرابع: التأخير عن الحال، كقول الشاعر:

لَمَيَّةَ موحشًا طَلَلُ يلوحُ كأنَّه خَلَلُ

لمية: اللام حرف جر، مية: مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار متعلق بمحذوف خبر مقدم، موحشا: حال تقدم على صاحبه، منصوب بالفتحة الظاهرة. و "طلل": مبتدأ

مؤخر، وهو صاحب الحال، يلوح: فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا تقديره هو . والجملة في محل رفع صفة لطلل، وكأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الطلل اسمه؛ خال: خبر كأن، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح.

والأصل في الحال أن يجيء بعد استيفاء الكلام، ومعنى استيفاء الكلام: أن يأخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره. وربما وجب تقديم الحال على جميع أجزاء الكلام، كما إذا كان الحال اسم استفهام؛ نحو: "كيف قدم علي"؛ فكيف: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من علي، ولا يجوز تأخير اسم الاستفهام.

ويحتاج الحال إلى عامل لها، وعامل الحال: هو العامل في صاحبها الذي جاءت عنه من فعل أو شبهه؛ والمراد بشبه الفعل مشتقاته، أو: في معناه، نحو: طلعت الشمس صافية، فعامل الشمس هو الفعل "طلع"، وهو عامل الحال أيضا، وصاحب الحال هو ما كانت الحال وصفا له في المعنى.

فإذا قلت: "طلعت الشمس مشرقة"، فصاحب الحال هو "الشمس"، والأصل فيه كما في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه يكون معلوما، ولكنه كالمبتدأ أيضا يأتي "نكرة" بمسوغات ترجع إلى ثلاثة أمور:

أ) أن تكون النكرة عامة بتقدم نفي، أو استفهام، أو نحوهما عليها، نحو: "ما في المدرسة من تلميذ متكاسلا"، وهل جاءك أحد راكبا؟

ب) أن تخصص النكرة بوصف؛ أو إضافة، أو نحوهما، نحو: "جاءني رجل فن مباحثا، وزارني صديق حميم مسلما".

ت) أن تتقدم الحال على صاحبها، وهو نكرة محضة، نحو: "جاءني مسرعا

رسول".

وتتقدم الحال على صاحبها وجوبا في ثلاثة مواضع:

أ) إذا كان صاحب الحال نكرة غير مستوفية الشروط، نحو: "جاء مسرعا رسول".

ب) إذا كان صاحبها محصورًا، نحو: "ما جاء ماشيا إلا سليم".

ت) إذا كان صاحبها مضافا إلى ضمير ما يلابسها، نحو: "وقف يخطب في التلاميذ معلمهم".

وتتأخر الحال عن صاحبها وجوبا في ثلاثة مواضع:

أ) إذا كانت الحال محصورة، نحو: ﴿ **وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ**﴾ **[سورة الأنعام آية: ٤٨].**

ب) إذا كان صاحبها مجرورا بالإضافة، نحو: "سرني عملك مخلصا"، أو كان صاحبها مجرورا بالحرف، إلا إذا كان مجرورا بحرف، فيجوز تقديم الحال عليه، نحو: "ما جاءني راكبا من أحد".

ت) إذا كانت الحال جملة مقترنة بالواو، نحو: "سافر الرسول وقد طلعت الشمس".

والأصل في الحال: أن تتأخر عن عاملها، ويجوز تقدمها عليه بشرط أن يكون "فعلا متصرفا"، نحو: "راكبا جاء سليم"، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، نحو: مسرعا سليم منطلق".

ويراد بالصفات التي تشبه الفعل المتصرف ما كان كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة: مما يتصرف في جميع أحواله. أما اسم التفضيل فليس كذلك؛ لأنه لا يتصرف إلا في بعض الأحوال، وذلك إذا اقترن بـ"أل"، فلا يجوز تقديم الحال التي هو عامل فيها عليه.

وتتقدم الحال على عاملها وجوبا في ثلاثة مواضع:

أ) إذا كان لها صدر كلام، نحو: "كيف أضعت الفرصة".

ب) إذا كان العامل فيها "اسم تفضيل" عاملا في حالين، فضل صاحب إحداهما على صاحب الأخرى، نحو: "محمد راجلا أسرع من زيد راكبا"، أو كان صاحبها واحدا مفضلا على نفسه في حالة دون أخرى، نحو: "البلبل مغردا أفضل منه ساكتا"، فيجب تقديم الحال التي للمفضل على اسم التفضيل بحيث يتوسط اسم التفضيل بينهما، كما في الأمثلة.

ويجوز حذف عامل الحال: إذا دل عليه دليل، كقولك: "ماشيا" لمن سألك: "كيف جئت"؟، وحذف عامل الحال في أربعة مواضع:

أ) في ما يتبين فيه زيادة أو نقص في المقدار بالتدريج، نحو: "تصدق بدرهم فصاعدا، واشتر الثوب بدينار فنازلا"، والتقدير: "واذهب بالعدد صاعدا أو نازلا".

ب) أن تكون مسوقة للتوبيخ، نحو: "أقاعدا وقد قام الناس"، أي: أتوجد قاعدا.

ت) في الحال المؤكدة لمضمون الجملة، نحو: "أنت أخي مؤاسيا"، أي: أعرفك

مؤاسيا.

ث) في الحال السادة مسد الخبر، نحو: "تأذي الغلام مسيئا"، أي: إذا يوجد مسيئا، وقد تقدم ذلك.

ويُحذف عامل الحال "سماعا" في غير ذلك، نحو: "هنيئًا لك"، أي: ثبت لك الخير هنيئًا.

أنواع الحال: الحال ينقسم إلى قسمين، من حيث فائدتها:

أ) المؤسسة: ويقال لها المبنية، وهى التي لا يستفاد معناها بدونها؛ نحو: "جاء محمد ماشيا".

ب) المؤكدة: وهى التي يستفاد معناها بدونها، وإنما يؤتى بها للتوكيد، نحو: "تبسم ضاحكا". والمؤكدة: إما أن يؤتى بها لتوكيد عاملها الموافق "معنى" فقط، نحو: المثال المذكور، أو لفظا ومعنى؛ نحو: "وأرسلناك للناس رسولا".

وإما أن يأتي بها لتوكيد صاحبها ، نحو " جاء التلاميذ كلهم جميعًا ". وإما أن يؤتى بها لتوكيد مضمون جملة مركبة من اسمين معرفتين جامدين، نحو: "نحن الأخوة متعاونين".

وتنقسم الحال باعتبار صاحبها إلى:

أ) حقيقة: وهى التي تبين هيئة صاحبها، نحو: "جئت ماشيا".

ب) سببية: وهى تبين هيئة ما يحمل ضميرًا يعود إلى صاحبها، نحو: "كلمت هندا حاضرا أبوها"، و "مررت بمصر مستبشرا سكانها".

وتنقسم الحال باعتبار لفظها إلى:

أ) مفردة: نحو: "جلست مفكرا".

ب) جملة: نحو: "وقف الشاعر ينشد".

وتنقسم الحال إلى: شبه جملة: "وهو الظرف، والجار والمجرور"، فمثال شبه الجملة الظرف نحو: "تكلم الخطيب فوق المنبر"، ومثال شبه الجملة الجار والمجرور، نحو: "خرج الأمير في موكبه".

ويشترط في الجملة الحالية: أن تكون غير مصدرة بعلامة الاستقبال، ك "السين"، أو "سوف"، وأن تشتمل على رابط بصاحب الحال.

والجملة الخبرية يصح أن تقع حالا سواء كانت فعلية، نحو: "جاء محمد يضحك"، أو اسمية، نحو: "ذهب سعيد دمعه متحدر"، وعلى الصورتين تكون مؤولة بمفرد. والتأويل في الأولى: جاء ضاحكا، وفي الثانية: ذهب متحدرا دمعه. أما الجملة الإنشائية فلا يصح وقوعها حالا.

وإذا اشتملت الجملة على ما يقتضى الاستقبال، لم يصح وقوعها حالا، فلا يقال: "ذهب محمد يمشى" ؛ للمنافاة بين الحال، والاستقبال.

فائدة: وتنقسم الحال إلى:

أ) مقصودة لذاتها، نحو: "جئت راكبا".

ب) موطئة، وهى الجامدة الموصوفة التي تذكر توطئة لما بعدها، نحو: ﴿**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا**﴾ [سورة مريم آية: ١٧].

روابط الحال: الأصل في الربط أن يكون "بالضمير"، نحو: "وقف الخطيب يتكلم"، وقد يكون الضمير مقدرا، نحو: "اشتريت اللؤلؤ مثقالًا بدينار"، أي: مثقالًا منه. فإذا لم يكن ضمير وجبت "الواو"، نحو: "جاء سليم والشمس طالعة".

وهذه الواو تُدعى واو الحال، أو: واو الابتداء، وإذا اجتمعت مع الضمير فيكون ذلك لزيادة التمكين. والضابط فيها أن يصح وقوع "إذ" الظرفية موقعها، فإذا قلت: "جئت والشمس طالعة" صح أن تقول: "جئت إذ الشمس طالعة".

وتجب واو الحال في ثلاثة مواضع:

أ) إذا كانت جملة الحال اسمية مجردة من ضمير يربطها بصاحبها، نحو: "هرب المسجون والحرس نائمون".

ب) إذا كانت مصدرة بضمير صاحبها، نحو: "قصدتك وأنا واثق بمروءتك".

ت) إذا كانت ماضية غير مشتملة على ضمير صاحبها، مثبتة كانت أو منفية، غير أنه تجب "قد" مع الواو في المثبتة، نحو: "بلغت المدينة وقد بزغ الفجر"، و "رحلت عنها "المدينة" وما طلعت الشمس.

obeikandi.com

وتمتنع واو الحال، ويتعين الضمير في خمسة مواضع:

أ) إذا كانت جملة الحال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، نحو: "هو الحق لا شك فيه"، و ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ [سورة البقرة آية: ٢].

ب) إذا كانت ماضية واقعة بعد "إلا" فيجب تجريدها عندئذ من "الواو"، و "قد"، نحو: "ما تكلم إلا ضاحك".

قد سمع اقترانها بعد "إلا" بالواو – كقول الشاعر:

نِعْـمَ امـرؤٌ هَـرِمٌ لم تَعْـرُ نائبـةٌ

إلا وكـانَ لِمُرْتـاع بهـا وَزَرَا

وبـ"قد"، كقول الآخر:

متى يأتِ هذَا الموتُ لم يُلْفِ حاجةً

لنفسـي إلَّا قَـد قضـيتُ قضـاءَها

ت) إذا كانت ماضية متلوة بـ"أو"، نحو: "لأضربنه عاش أو مات"، و "لا أصاحبنه غاب أو حضر".

ث) إذا كانت مُضارعيّةً مثبتة غير مقترنة، بـ"قد"، نحو: "جاء التلميذ يحمل كتابه"، فإذا اقترنت بـ"قد" وجبت الواو معها، نحو: ﴿لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾ [سورة الصف آية: ٥].

أمثلة للإعراب: لقيتني هند باكية.

لقي: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء: علامة التأنيث، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به؛ مبني على السكون في محل نصب، وهند: فاعل لقي مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وباكية: حال مبين لهيئة الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة.

لبست الثوب جديدا.

لبس: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون المأتي به لدفع كراهة تتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاء ضمير المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، والثوب: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، جديدا: حال مبين لهيئة المفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

إنـــما المَيْـــتُ مَـــن يعـــيشُ كئيبًـــا كاســـفًا بالُـــه قليـــلُ الرجـــاءِ

إنما: أداة حصر ملغاة لا عمل لها، الميت: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره، من: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ. يعيش: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر جوازا يعود على "من"، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. وكئيبا: حال أول للفاعل الضمير المستتر في يعيش، وكاسفا: حال ثان للفاعل الضمير المستتر في يعيش.

باله: فاعل بـ"كاسفا"؛ لأنه اسم فاعل، أو: لكئيبات فهو متنازع عليه، وقليل: حال ثالث للفاعل الضمير المستتر في "يعيش"، والرجاء: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره.

فائدة:

إذا كانت الحال منفية "بلم – أو لما" فالمختار ربطها بالواو والضمير معا، نحو: "ضربت المجرم ولم أشفق عليه".

وإذا خلت الجملة الحال من ضمير صاحبها، وجب ربطها بالواو، نحو: "جئت ولم تطلع الشمس".

ويجوز اقتران جملة الحال بالواو، وعدمه، إذا لم يكن فيها شيء مما يوجب اقترانها بها، أو بمنعه – مما تقدم بيانه.

وأكثر ما يكون ذلك في الجملة الاسمية المقترنة بضمير صاحبها، نحو: "جاء التلميذ كتابَه في يده"، أو: "كتابُه في يده".

وإذا كانت جملة الحال ماضية مشتملة على ضمير صاحبها فالأكثر فيها أن تربط به، بـ"الواو"، و "قد" معًا، نحو: "جاء الرسول وقد أسرع".

الأحكام الماضية تراعى بشرط أن لا تقع بعد "إلا"، أو قبل "أو" فإن كانت كذلك، امتنعت عن الواو، كما تقدم.

وقد وردت في اللغة ألفاظ مركبة تركيب "خمسة عشر" ببناء الجزءين على الفتح، وهى واقعة موقع الحال، وذلك نحو: "تفرقوا شذر مذر" أي: مشتتين، ونحو: "هو جارى بيت بيت"، أي: متلاصقين.

ووردت ألفاظ مركبة أصلها الإضافة، نحو: "فعلته بادئ بدء، وبادئ بدأة، وبادئ بداء، وبدأة بدأة"، أي: فعلته مبدوءًا به.

ونحو: "تفرقوا أيدي سبا"، و "أيادي سبا"، أي: مشتتين.

فائدة:

قد تربط الحال "بالضمير"، و "قد" فقط دون "الواو"، كقول الشاعر:

وقفتُ بِرَبْعِ الدارِ قَدْ غيرَ البِلَى

معارفَهـا والشَّـارياتُ الهواطـلُ

وأقل من أن تربط بالضمير وحده، نحو: ﴿ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [سورة يوسف آية: ٦٥].

obeikandl.com